الأداء الاقتصادي والمالي لقطاع التأمين في الجزائر - خلال فترة 2000-2016

The Economic and Financial Performance of the Insurance Sector in Algeria, during the period 2000-2016

د/ حبار عبد الرزاق -كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف - الجزائر.
رئيس فرقة بحث بمخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية.
a.habbar@univ-chlef.dz

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى قياس الأداء الاقتصادي والمالي لقطاع التأمين في الجزائر للفترة من 2000 إلى 2016 من خلال المؤشرات الاقتصادية المستعلمة في هذا المجال المتمثلة أساسا في مؤشر عمق التأمين ومؤشر كثافة التأمين ومعامل الارتباط الذي يربط بين هاذين المؤشرين والناتج المحلي الخام، وقد أوضحت النتائج وجود علاقة موجبة بالنسبة للأداء الاقتصادي لقطاع التأمين في الجزائر بين تطور الناتج المحلي الخام وحجم الأقساط المحصلة وكذا تطور عدد السكان وحجم الإنفاق على التأمين.
كما توصلنا إلى أن تطور القطاع المالي في الجزائر ساهم في تطوير نشاط التأمين ولو بوتيرة أقل، بالرغم من ذلك توجد علاقة موجبة بين تطور النشاطين.
الكلمات المفتاحية: التأمين؛ عمق التأمين؛ كثافة التأمين؛ المؤشرات؛ العمولات؛ الناتج المحلي الخام.

Abstract:
This study aims to measure the economic and financial performance of the insurance sector in Algeria in the period from 2000 to 2016 through the economic indicators that have been used in this field mainly represented by the penetration rate and the density of the insurance and the correlation coefficient which links these indicators and the gross domestic product. As a matter of fact, the results of the present scrutiny reveal a positive correlation with regard to the economic performance of insurance sector in Algeria between the evolution of the gross domestic product and the amount of premiums collected as well as the development of the population and the volume of expenditure on insurance.
We also found that the development of the financial sector in Algeria contributed to the improvement of insurance activity even at a slower pace inspite of the positive relationship between the developments of both activities.
Keywords: Insurance; insurance penetration; insurance density; indicators; commissions; GPD.
JEL classification: C58, G17, G22.

Received: 20/11/2017
Revised: 22/11/2017
Accepted:20/01/2018
Online publication date: 05/03/2018

. مقدمة

يتجلى دور التأمين في المساهمة في تحقيق العديد من الأهداف والتحديات الاقتصادية من خلال ضمان الاستقرار الاقتصادي للدولة وتأمين الأصول المادية والمالية للأعوان الاقتصاديين وحماية ممتلكات الأفراد، كما يعد قطاع التأمين رافدا مهما لنقل المخاطر وتكوين رؤوس الأموال ما يسمح بالمساهمة في تطوير باقي القطاعات الاقتصادية.

وتتجلى كذلك أهمية نشاط التأمين بالنسبة للأفراد والمجتمع في العديد من الجوانب، فهو يحقق مبدأ التعاون ويحافظ على الثروات ويوفر الطمأنينة للأفراد كما يوفر الوقاية والأمان بدراسة مسببات الخطر ووضع الحلول والإجراءات الكفيلة بمعالجته، وقد أثبتت العديد من الدراسات والأبحاث فوائد نشاط التأمين في المجال الاقتصادي والاجتماعي سنأتي على ذكرها في متن البحث لاحقا.

1.1 مشكلة الدراسة:

تعتمد الجزائر على نشاط التأمين كقطاع اقتصادي رئيسي يعول عليه في خلق القيمة المضافة وتحقيق التنمية، ومن المعلوم أن هذا النشاط يتأثر بدرجات متفاوتة بتعداد السكان والدخل الوطني ومستوى الأداء الاقتصادي والإطار القانوني والتنظيمي المعمول به.

وفقا لما سبق سيتم قياس هذا الأثر أو العلاقة بدراسة مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والمالية في إطارها الكلي والجزئي المعتمدة دوليا في محاولة للإجابة على السؤال التالي: هل يقدم قطاع التأمين في الجزائر الأداء الاقتصادي والمالي المطلوب؟

1. 2 فرضية الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة اختبار فرضية أساسية وهي: يقدم قطاع التأمين في الجزائر مؤشرات إقتصادية ومالية إيجابية تلبي احتياجات السوق.

1. 3 هدف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى اختبار صحة الفرضية السابق ذكرها من خلال مايلي:

- دراسة حجم وحصة نشاط التأمين في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية المختارة.
- دراسة مؤشر عمق التأمين وكثافة التأمين في الجزائر ومقارنتها مع المعدلات العالمية والإقليمية.
- قياس الأداء المالي للتأمين في الجزائر.

1. 4 أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهميتها في دراسة حالة الجزائر والقيام ببعض المقارنات مع نظيرتها العربية في شمال إفريقيا والقارات العالمية علما أنه هناك تفاوت واضح في حجم اقتصادياتها وأدائها، كما تسمح لنا البحث في هذا الموضع بالقيام بمقارنات مع دراسات سابقة ونتائجها ومدى توافقها مع نتائج هذه الدراسة.

1. 5 منهجية الدراسة:

استخدمنا في هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي في دراسة أهمية نشاط التأمين ودوره الاقتصادي، وتحليل المؤشرات الاقتصادية المستخدمة لتبيين وقياس الأداء الاقتصادي والمالي للتأمين المتمثلة أساسا في مقياس عمق التأمين ومقياس كثافة التأمين، كما استخدمنا الأسلوب القياسي بشكل مبسط في قياس العلاقة بين حجم أقساط التأمين مع إجمالي الناتج المحلي، والعلاقة بين معدل كثافة التأمين مع الناتج المحلي الخام لكل فرد، ومعامل الارتباط بين نشاط التأمين والناتج المحلي الخام، والعلاقة بين معدل عمق التأمين مع تطور القطاع المالي، وتم الاعتماد على برنامج Eviews في إعداد المخططات البيانية.

2. الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة

تناولت العديد من الدراسات علاقة نشاط التأمين بالنشاط الاقتصادي على غرار دراسة كل من Ward D & Zurbruegg R (2000) التي أظهرت أن هناك علاقة سببية بين التأمين والاقتصاد، ولكن هذه العلاقة تختلف من حيث الحجم والإتجاه من بلد إلى آخر، وبالبحث في أسباب هذا الاختلاف، يتبين الدور الذي يلعبه "عدم اليقين" في البيئة البشرية حيث أصبح هذا الدور أكثر تعقيدا مقارنة بما يتعلق بالبيئة المادية والتي أبرزها North (2005) - الحائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية - الذي أرجع الاختلاف أو التنوع في عمليات التغيير الاقتصادي بين الدول إلى الاختلاف في ثلاثة عناصر أساسية وهي عدد ونوع العنصر البشري، مخزون المعرفة البشرية وخاصة تلك المتعلقة بقدرة الإنسان على التحكم في الطبيعة، وأخيرا الإطار المؤسسي الذي يحدد هيكل الحوافز الطوعية للمجتمع.

تتمحور الوظائف الرئيسية للتأمين في الاقتصاد المعاصر حول آليات نقل المخاطر والمعلومات وتخصيص المعرفة، فضلا عن آليات دعم رؤوس الأموال، فوظيفة نقل المخاطر تسمح للأفراد بالحد من المخاطر ووضع خطط للمستقبل من خلال توسيع أنشطتهم (دراسة كل من Knight F.H (1921), Arrow K.J (1953))، كما تشجع وظيفة نقل المعلومات وتخصيص المعرفة على إتخاذ أفضل القرارات من حيث المخاطر والعوائد بفضل المعلومات المتوفرة لشركة التأمين، وهذه الميزة يمكن أن يؤدي إلى إقتصاديات أكثر إنتاجية وأقل مخاطرة حيث تسمح زيادة المعلومات عن خصائص النشاط البشري بإكتساب القدرة على التنبؤ والتقليل من عدم اليقين وتوفير مخزون من المعرفة (دراسة Duma S & Scheuder H (2008)).

توصل كل من Beenstock و Dickinson و khajuria (1988) إلى وجود علاقة العرض والطلب على التأمين في دراسة أجريت على 12 بلد صناعي خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 1981، حيث يساهم مستوى التكوين في المجتمع وتطور النشاط المصرفي في الرفع من الطلب على التأمين[01].

تناول Outreville (1990) تأثير أسواق التأمين في الدول النامية (أخذ عينة من 55 دولة في الفترة من 1938-1984)، واستهدف من خلال دراسته قياس معامل الارتباط بين النمو في التأمين والنم الاقتصادي، فأخذ متغيرين أساسيين هما عمولة التأمين للفرد والناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن النمو الاقتصادي حيث توصل بعد القياس الإحصائي إلى وجود علاقة سببية بين التأمين والنمو الاقتصادي[02].

ودرس كل من Webb و Skipper (2002) مساهمة كل من القطاع المصرفي وقطاع التأمين في النمو الاقتصادي لعينة من 55 دولة خلال الفترة من 1980 إلى 1996 باستعمال مؤشر الاختراق أو عمق التأمين في الناتج المحلي الخام للتأمين على الأضرار والتأمين على الأشخاص، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود ارتباط وعلاقة سببية بين التأمين على الأشخاص والنمو الاقتصادي بينما لم تكن نفس النتيجة بالنسبة للتأمين على الأضرار (عدم وجود علاقة مع النمو الاقتصادي لهذا الفرع من التأمين)[03].

وتضمنت دراسة كل من Kugler و Ophoghi (2005) قياس علاقة التأمين بالنمو الاقتصادي في بريطانيا خلال الفترة من 1966 إلى 2003، وتبين أن هناك علاقة طويلة المدى بين قطاع التأمين والنمو الاقتصادي في بريطانيا، كما تبين من خلال تحليل الصدمات عن وجود تأثير ايجابي للتأمين على النمو الاقتصادي[04].

وأشارت دراسة Arena (2008) التي هدفت إلى قياس علاقة التأمين بالنمو الاقتصادي في 56 دولة خلال الفترة من 1976 إلى 2004، إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة للتأمين على الأشخاص والتأمين على الأضرار على النمو الاقتصادي، حيث اقتصر التأثير الايجابي للتأمين على الأشخاص في الدول المتقدمة، بينما تم تسجيل التأثير الايجابي للتأمين على الأضرار في الدول المتقدمة والدول النامية ولكن بدرجة أكبر في الدول المتقدمة[05].

أما بالنسبة للدراسات العربية التي تناولت بالبحث هذا الموضوع فنجد دراسة كل من "طرفة شريقي" و"رافد مُحَمَّد" (2008) بعنوان "دور قطاع التأمين في النشاط الاقتصادي"، وتوصلا إلى نتيجة مفادها وجود ارتباط قوي بين تطور قطاع التأمين والتطور الاقتصادي العام في مختلف بلدان العالم ويظهر ذلك بوضوح في الدول الصناعية الكبرى حيث التطور الايجابي الكبير في الاقتصاد متوافقا مع التطور التأميني، كذلك كعظم الدول الإفريقية والآسيوية حيث يضعف النمو الاقتصادي والتأميني بشكل متواز[06].

كما بحث "عبد الخالق رؤوف خليل" (2009) في واقع شركات التأمين في الوطن العربي، وقد تعرضت الورقة البحثية المعدة إلى ثلاثة محاور أساسية وهي: الملامح العامة لسوق التأمين العربية وفرص النمو، وأعطى قراءة في سوق التأمين العربية، وأخيرا شَّخص الوضع الحالي لتأمين السيارات وقدم نظرة مستقبلية بهذا الخصوص[07].

ودرست "عزة عبد السلام إبراهيم" (2003) موضوع تسويق التأمين في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، واستهدفت البحث في وضع السياسات التسويقية المناسبة لتقوية المركز المالي والتنافسي لشركات التأمين العربية، وخلصت في دراستها إلى انخفاض نصيب الفرد بالدول العربية من أنواع التأمين المختلفة مقارنة بالمستويات العالمية، وأن الدول العربية ذات مستويات متفاوتة من الأداء التأميني، وأن معظم أسواق التأمين في الدول العربية أسواق محدودة حيث يميز الضعف والقصور السياسات الاستثمارية لشركات التأمين العربية، كذلك يعاني هذه السوق من نقص شديد في الخبرات والكوادر الفنية[08].

3. أهمية التأمين ودوره الاقتصادي:

يعتبر نشاط التأمين من الأنشطة الرئيسية في إقتصاديات الدول بالنظر لإندماجه في النسيج الاقتصادي، وقد إحتل قطاع التأمين الريادة على الصعيد العالمي مقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية حيث بلغ مجموع عمولات التأمين مبلغ 4732 مليار دولار سنة 2016 مقابل 4597 مليار دولار سنة 2015 [09] (نسبة ارتفاع طفيفة في حدود 3%).

ويشجع التأمين المؤسسات والأفراد على الإستثمار والحصول على الأصول بتوفير الحماية لهم من المخاطر المترتبة، كما يسمح بتعويض المتضررين من الحوادث ويساعد الأفراد والأسر في تسيير حياتهم المالية عن طريق الخدمات المقدمة المتمثلة في نظم التقاعد وتأمينات الحياة والاستشارات في تسيير المخاطر.

الشكل رقم 01 : دور التأمين في الاقتصاد

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: UNPE, l'assurance durable - pourquoi et comment les leaders s'engagent rapport inaugural du groupe de travail assurance du programme des Nations Unies pour l'environnement finance initiative (UNEP FI), rapport 2007, p: 10.

يوضح الجدول أدناه حصة سوق التأمين في العالم سنة 2016، وتبقى الأقطاب الثلاثة (أمريكا، أوروبا وآسيا) تسيطر بنسبة تفوق 96% من حجم عمولات التأمين المحصلة في القطاع، وإحتلت الجزائر المرتبة 69 عالميا بحصة سوقية قدرها 0.03% من السوق العالمي[10].

ويتم في الغالب قياس المكانة الاقتصادية لقطاع التأمين من خلال مؤشرين هما معدل الاختراق الذي يربط بين رقم الأعمال والناتج المحلي الخام، والكثافة التأمينية (العمولات على عدد السكان).

الجدول رقم 01: حصة التأمين من الاقتصاد العالمي سنة 2016

	حصة السوق العالمي %	رقم الأعمال إلى الناتج المحلي الخام %	رقم الأعمال إلى عدد السكان (بالدولار)
أمريكا الشمالية	31	7.3	4072
أمريكا الجنوبية	3.1	3.2	257
أوروبا	31.1	6.7	1620
آسيا	31.6	5.6	343
إفريقيا	1.3	2.8	50
أوقيانوسيا	2	6.3	2343
المجموع	**100**	**6.3**	**638**

المصدر: Swiss-Re Sigma, n°3-2017, p: 54.

وقد تناولت العديد من الدراسات علاقة نشاط التأمين بالنشاط الاقتصادي على غرار دراسة كل من Ward D & Zurbruegg R (2000)[11] التي أظهرت أن هناك علاقة سببية بين التأمين والاقتصاد، ولكن هذه العلاقة تختلف من حيث الحجم والإتجاه من بلد إلى آخر، وبالبحث في أسباب هذا الاختلاف، يتبين الدور الذي يلعبه "عدم اليقين" في البيئة البشرية حيث أصبح هذا الدور أكثر تعقيدا مقارنة بما يتعلق بالبيئة المادية والتي أبرزها North (2005)[12] - الحائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية - الذي أرجع الاختلاف أو التنوع في عمليات التغيير الاقتصادي بين الدول إلى الاختلاف في ثلاثة عناصر أساسية وهي عدد ونوع العنصر البشري، مخزون المعرفة البشرية وخاصة تلك المتعلقة بقدرة الإنسان على التحكم في الطبيعة، وأخيرا الإطار المؤسسي الذي يحدد هيكل الحوافز الطوعية للمجتمع.

تتمحور الوظائف الرئيسية للتأمين في الاقتصاد المعاصر حول آليات نقل المخاطر والمعلومات وتخصيص المعرفة، فضلا عن آليات دعم رؤوس الأموال[13]، فوظيفة نقل المخاطر تسمح للأفراد بالحد من المخاطر ووضع خطط للمستقبل من خلال توسيع أنشطتهم (دراسة كل من Knight F.H (1921), Arrow K.J (1953))، كما تشجع وظيفة نقل المعلومات وتخصيص المعرفة على إتخاذ أفضل القرارات من حيث المخاطر والعوائد بفضل المعلومات المتوفرة لشركة التأمين، وهذه الميزة يمكن أن يؤدي إلى إقتصاديات أكثر إنتاجية وأقل مخاطرة حيث تسمح زيادة المعلومات عن خصائص النشاط البشري بإكتساب القدرة على التنبؤ والتقليل من عدم اليقين وتوفير مخزون من المعرفة (دراسة(2008) Duma S & Scheuder H).

أما ما يخص آليات دعم رؤوس الأموال فتتعلق بإستثمار أقساط التأمين المحصلة في أسواق رأس المال، فشركات التأمين تعتبر من أهم الوسطاء الماليين الذين يُقدمون على توظيف الأموال على الأجل المتوسط والطويل إعتبارا لخصائص عقود التأمين المبرمة وآليات تسييرها.

4. مؤشرات قطاع التأمين في الوطن العربي

تاريخيا، تعود نشأة التأمين في العالم إلى حضارة بلاد الرافدين في العصر البابلي وإلى شريعة حمورابي، أما ظهور التأمين في الدول العربية والذي كان مشابهاً لظهوره في معظم دول العالم الثالث فقد ظهر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وذلك من خلال إنشاء فروع وتوكيلات شركات التأمين الأجنبية التي أنشأت لتخدم أفراد الجاليات الأجنبية ولحماية ممتلكاتهم ورؤوس أموالهم المستثمرة في البلدان العربية، وفي أواخر القرن التاسع عشر بدأ ظهور شركات التأمين في العالم العربي وتحديداً في مصر حيث تأسست أول شركة للتأمين وهي شركة التأمين الأهلية المصرية عام 1900 (بنك معلومات التأمين العربي، 2017).

بالنسبة للأرقام التي يسجلها قطاع التأمين في الوطن العربي (الدول العربية المختارة*) لا تزال ضعيفة ليس بالمقارنة مع مجموعات دول أخرى وإنما حتى بالمقارنة مع دول مفردة، فقد تم تسجيل سنة 2016 حجم أقساط تأمين قدره 35,5 مليار دولار (أي ما يمثل نسبة 0,75% من حصة السوق العالمي)، في مقابل 2050 مليار دولار كناتج محلي إجمالي و 245,7 مليون نسمة، أي كثافة تأمين قدرها 144,5 دولار للفرد، بينما سجلت دول أخرى ما حققته الدول العربية المجتمعة من أقساط التأمين على غرار الهند والبرازيل وهولاندا وإسبانيا وايرلندا وسويسرا وهونغ كونغ (79 مليار دولار، 72 مليار دولار، 80 مليار دولار، 68 مليار دولار، 59 مليار دولار، 58 مليار دولار، 56 مليار دولار على التوالي).

إلا أنه يمكن أن نستقرئ بعض الايجابيات في النتائج المحققة حيث سجلت أقساط التأمين المجمعة في الوطن العربي (الدول العربية المختارة) معدل نمو تجاوز 600% منذ سنة 2000 إلى سنة 2016، في حين لم يتجاوز معدل النمو العالمي لأقساط التأمين خلال نفس الفترة نسبة 85%، كما أن نسبة إنفاق الفرد على التأمين في بعض الدول العربية مرتفع بتجاوزه حاجز 1000 دولار على غرار قطر (1288,3 دولار للفرد) والإمارات العربية المتحدة (1102 دولار للفرد)، أي ضعف المتوسط العالمي لإنفاق الفرد.

الشكل رقم 02: حجم أقساط التأمين المحقق في الوطن العربي مقارنة بالسوق العالمي

الوحدة: مليار دولار، %

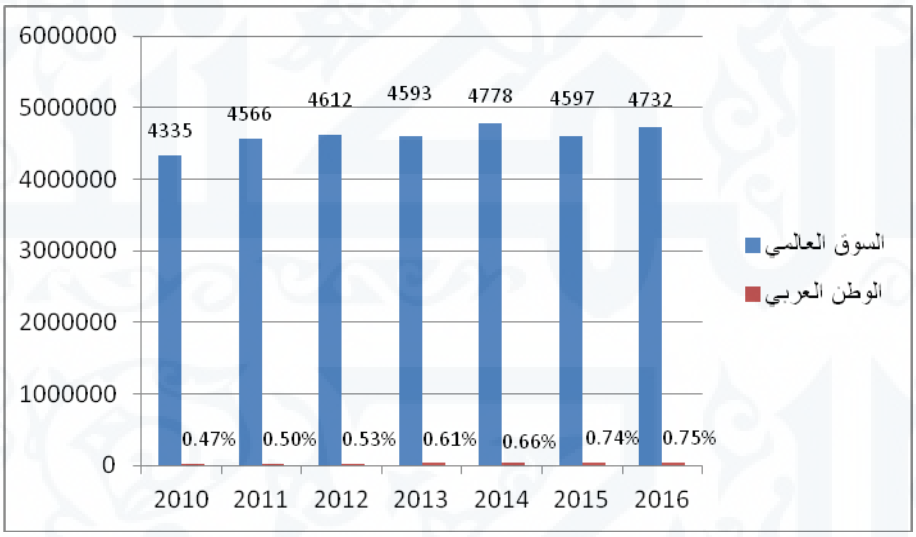

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير Swiss re, sigma لعدة سنوات.

وفي حين أن توزيع أقساط التأمين على الصعيد العالمي موزعة على الصنفين تأمينات الحياة وتأمينات الأضرار مناصفة، حيث تعد التأمينات على الحياة رافد مهم للتطوير والابتكار دوليا، تبقى هذه الأخيرة في حدودها الدنيا في الوطن العربي مسجلة سنة 2016 ما يقارب 20% من إجمالي أقساط التأمين المجمعة مقابل نسبة تجاوزت 40% عالميا (تتجاوز هذه النسبة حدود 60% في بعض الدول الأوروبية والأمريكية).

وتهدف تأمينات الحياة إلى تعويض المؤمن له على الضرر[14] الذي يهدد حياة الأشخاص أو سلامة أجسامهم أو قدرتهم على العمل[15]، الأمر الذي ينجم عنه توقفهم عن العمل وانخفاض دخله أو انقطاعه مثل الوفاة والعجز الكلي أو الجزئي عن العمل.

أما تأمينات الأضرار فتهدف لحماية الممتلكات من الأخطار المحتملة التي قد تتعرض لها، ويضم جميع الممتلكات العامة والخاصة، كما يشمل جميع الأخطار المحتملة، ويعتبر هذا التأمين أشمل وأكثر أنواع التأمين شيوعا[16].

5. المؤشرات العامة لقطاع التأمين في الجزائر

حقق قطاع التأمين في الجزائر سنة 2016 رقم أعمال قدره 129.6 مليار دج مقابل 128 مليار دج سنة 2015، أي بزيادة نسبة 1.25%[17]، فبالرغم من انخفاض المداخيل الخارجية للجزائر إلا أن قطاع التأمين حقق رقم أعمال مرتفع ولو بنسبة ضئيلة مقارنة بالسنوات الماضية.

الجدول رقم 02: حجم رقم أعمال قطاع التأمين في دول عربية مختارة لسنة 2016

البلد	رقم الأعمال (مليون دولار)	رقم الأعمال إلى عدد السكان (بالدولار)	معدل الاختراق (% من PIB)	حصة من السوق (%العالمي)	الترتيب العالمي
المغرب	3561	102.3	3.48	0.08	49
مصر	2130	22.8	0.64	0.05	57
الجزائر	1209	30.0	0.80	0.03	69
تونس	824	72.5	1.97	0.02	78

المصدر: Swiss Re sigma, N°3/2017, op-cit, p: 54-63.

تشير الإحصائيات إلى نشاط 24 شركة تأمين في القطاع سنة 2016 وهو نفس عدد الشركات النشطة سنة 2015، وتشمل تركيبة قطاع التأمين في الجزائر الشركات التالية:

- 01 شركة لإعادة التأمين.
- 02 شركة متخصصة في التأمين على القرض العقاري وقروض التصدير على التوالي.
- 13 شركة تأمين على الأضرار.
- 08 شركات تأمين على الأشخاص.

الشكل رقم 03: هيكلة نشاط التأمين **الشكل رقم 04: هيكلة نشاط التأمين**

حسب الفروع لسنة 2016 حسب الشركات لسنة 2016

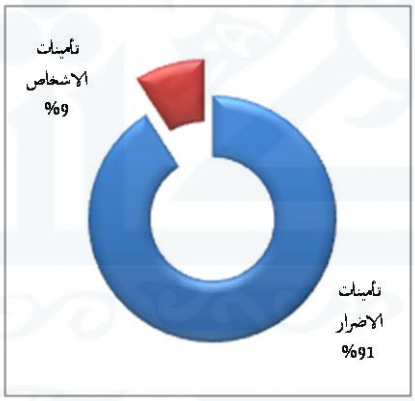

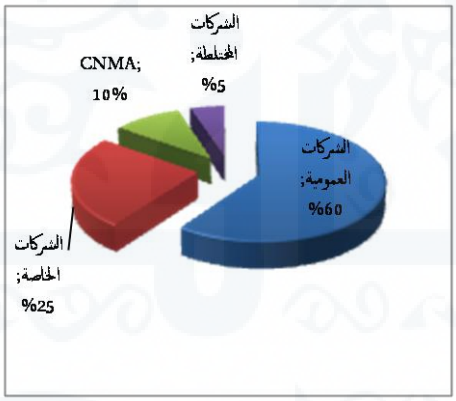

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

Direction des assurances, **activité des assurances en Algérie année 2016** -, op-cit, pp: 03.

تعتبر نسبة 25% حصة الشركات الخاصة في حجم الإنتاج المحقق لقطاع التأمين في سنة 2016 نسبة مهمة للقطاع الخاص يساعد في تعزيز المنافسة وتنويع المنتجات، غير أن تركز النشاط على فرع تأمينات الأشخاص بنسبة تجاوزت 90% يحد في الجهة المقابلة من إمكانيات الإبداع والتجديد في القطاع.

إن إصدار السلطات العمومية في الجزائر للقانون 06-04 يستهدف توجيه شركات التأمين إلى التخصص وهذا بداية من سنة 2011 بخلق فروع تهتم أساسا بالتأمينات على الأشخاص، وبالفعل تم إنشاء أربعة شركات متخصصة في التأمينات على الأشخاص إضافة إلى شركة "كاديف الجزائر" التي تنشط منذ عدة سنوات.

وعكس ما يعتقد فان العامل الديني ليس له تأثير كبير في تطور سوق التأمين في الجزائر (على الأقل بالنسبة للتأمينات على الأشخاص-الحياة)، حيث أظهر تحقيق تم إعداده سنة 2007 من طرف المجلس الوطني للتأمينات أن العامل الديني يأتي في مؤخرة الترتيب بين عوامل أخرى تعيق تطور السوق على غرار غياب الأصول للتأمين عليها، الإهمال أو عدم المبالاة، المداخيل الضعيفة، نقص الثقة في التأمينات، الإنفاق غير المجدي ... الخ[18].

الشكل رقم 05: تطور حجم النتيجة المحاسبية الصافية لقطاع التأمين 2010-2015

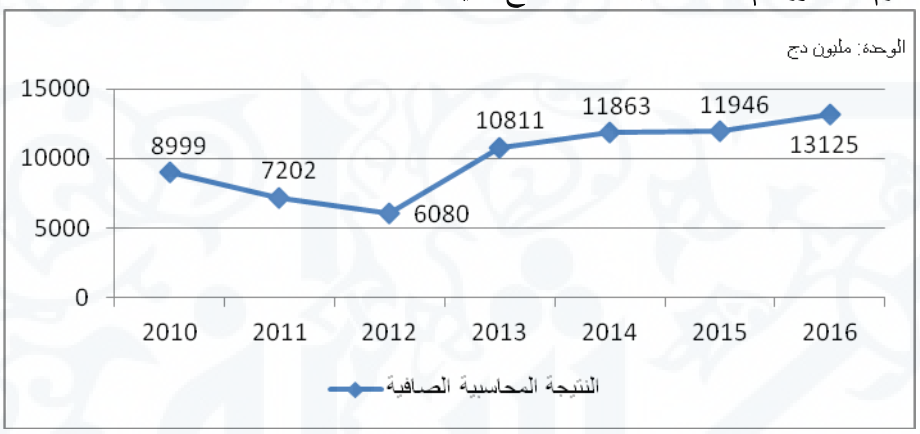

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

direction des assurances, activités des assurances en Algérie, op-cit, p : 52.

6. الأداء الاقتصادي لقطاع التأمين في الجزائر

يستعمل قياسين أساسيين لاختبار الأداء الاقتصاد لنشاط التأمين، الأول يخص مؤشر عمق التأمين الذي يقيس نسبة إجمالي أقساط التأمين إلى إجمالي الناتج المحلي، ويبين هذا المؤشر أهمية قطاع التأمين في الاقتصاد، والقياس الثاني هو كثافة التأمين حيث يتم حساب حجم أقساط التأمين لكل فرد في دولة ما ليتضح حجم إنفاقه على التأمين.

1.6 مؤشر عمق التأمين في الجزائر:

في ميدان التأمين، عمق التأمين يعرف على أنه حصة القطاع في الناتج المحلي الخام، وقد استعمل هذا المؤشر في العديد من الدراسات التي حللت علاقة قطاع التأمين بالقطاع الاقتصادي على غرار دراسة كل من Moustassie سنة 2006[19] ودراسة Thierry سنة 2005 [20] (Jean-Claude Sourou KEKE, 2010)[21].

$$\text{معدل العمق} = \frac{\text{رقم أعمال شركات التأمين}}{\text{الناتج المحلي الخام}}$$

كما يمكن حساب هذا المعدل لكل صنف أو نوع للتأمين على حدى.

الجدول رقم 03: مؤشر عمق التأمين في الجزائر مقارنة مع بعض الدول/القارات (مختارة) خلال الفترة 2010-2016

الوحدة: %

دول/قارات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
أمريكا الشمالية	7,9	7.9	8.0	7.4	7.3	7,29	7.32
أمريكا اللاتينية	2,7	2.8	3.0	3.2	3.1	3,09	3.18
أوروبا	7,5	7.1	6.7	6.8	6.8	6,89	6.73
آسيا	6,2	5.8	5.7	5.4	5.2	5,34	5.59
إفريقيا	3,9	3.6	3.6	3.5	2.8	2,90	2.77
أوقيانوسيا	5,8	5.9	5.6	5.2	5.9	5,58	6.30
المغرب	2,8	2.9	3.0	3.0	3.2	3,05	3.48
مصر	0,7	0.7	1.8	0.7	0.7	0,68	0.64
الجزائر	**0,8**	**0.7**	**0.7**	**0.8**	**0.7**	**0,82**	**0.81**
تونس	1,7	1.8	1.8	1.8	1.8	1,91	1.97
المعدل العالمي	**6,9**	**6.6**	**6.5**	**6.3**	**6.2**	**6,23**	**6.28**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير Swiss Re, sigma لعدة سنوات.

عموما نلاحظ أن مؤشر عمق التأمين في الجزائر كان مستقرا منذ سنة 2010 إذ تتراوح نسبته بين 0.7 و 0.8 خلال هذه الفترة، غير أنه بالمقارنة مع باقي المؤشرات المسجلة سواء في الدول العربية أو على الصعيد الإقليمي نسجل بشكل واضح التفاوت الكبير في هذا المؤشر، ولم تتجاوز النسب المسجلة في الجزائر إلا على نظيرتها المسجلة في دولة مصر، بينما حققت المغرب نسب تجاوزت نصف متوسط المعدل العالمي وأكبر من متوسط المعدل في إفريقيا وأمريكا اللاتينية في إشارة واضحة للأداء الاقتصادي القوي لقطاع التأمين في المغرب ومساهمته البارزة في تحقيق الناتج المحلي الخام.

بينما سجلت معدلات عمق التأمين تراجعا ملحوظا في كل من أمريكا (الشمالية) وأوروبا وآسيا ما كان له تأثير في انخفاض متوسط المعدل العالمي، وهو يعكس بذلك تدني معدلات النمو الاقتصادي العالمي ومخلفات الأزمة العالمية لسنة 2008 التي لا تزال تأثيراتها ممتدة لغاية هذه الفترة.

إن ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات بشكل أساسي أثر كثيرا على أداء قطاع التأمين على غرار التأثير الذي طال باقي القطاعات الاقتصادية، حيث انخفضت وتيرة نمو الاقتصاد الجزائري ممثلة بالنتاج المحلي الخام الأمر الذي أدى بدوره إلى تباطؤ نمو رقم الأعمال لشركات التأمين الناشطة في السوق، من جانب آخر لا يزال نشاط تأمينات الأضرار يهيمن على حصة السوق بنسبة تجاوزت 90%، هذا الأخير مرتبط بدوره بنسبة تجاوزت الـ 50% بما يحققه فرع تأمينات السيارات.

وعليه، فإن العنصرين الأساسيين المؤثرين في حساب معدل عمق التأمين (رقم الأعمال والناتج المحلي الخام) يتأثران بشكل مباشر بتقلبات قطاع المحروقات، كما لا تسمح الهيكلة الحالية نشاط التأمين بتحقيق أداء اقتصادي أفضل ولو أننا نلمس تطور بطيء لنشاط تأمينات الأشخاص من سنة لأخرى، وارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص وطرح منتجات تأمينية جديدة في السوق، كلها عوامل ايجابية ستساعد في تحسين أرقام معدل عمق التأمين.

الشكل رقم 06: علاقة حجم أقساط التأمين مع إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

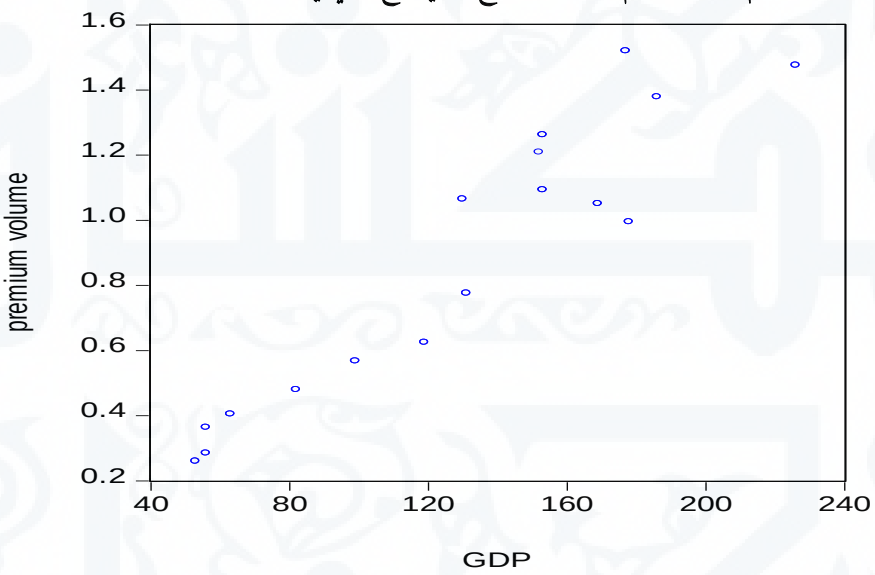

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير Swiss Re, sigma لعدة سنوات وباستعمال برنامج EViews.

أثبتت العديد من الدراسات وجود علاقة خطية بين حجم عمولات التأمين المحصلة والناتج المحلي الخام في الكثير من دول العالم، ولم تخرج الجزائر عن هاته القاعدة منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2016 وهو ما يوضحه الشكل أعلاه (رقم 06) حيث يرتفع نشاط التأمين في الجزائر بإرتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي.

وطور كل من Carter & Dikcinson سنة 1992[22] و Enz سنة 2000[23] نموذج يربط العلاقة بين عمق التأمين وحجم الناتج المحلي الخام لكل فرد، وقد وجدوا أن العلاقة بينهما تتبع شكل "S" حيث تم تحييد جميع العناصر الأخرى التي يمكنها أن تؤثر في الطلب على التأمين، بينما أثبت باحثون آخرون على غرار Chui & Kwok سنة 2008[24] و2009 وكذا Parc & Lemaire سنة 2011[25] العوامل الأخرى المؤثرة على الطلب على التأمين قد ترتبط بثقافة المجتمعات، بل قد تكون أكثر أهمية وتأثير من مستويات مرتفعة للتعليم والناتج المحلي الخام[26].

6. 2 مؤشر كثافة التأمين في الجزائر:

يمكن مؤشر كثافة التأمين من منح نظرة حول متوسط قيمة عمولة التأمين لكل فرد، يحسب هذا المعدل وفق العلاقة التالية[27]:

$$\text{معدل الكثافة} = \frac{\text{مجموع نفقات التأمين المدفوعة}}{\text{عدد السكان الاجمالي}}$$

يسمح هذا المؤشر بملاحظة تطور استهلاك منتجات التأمين في مجتمع معين والمقارنة مع دول أخرى، كما يمكن حساب هذا المؤشر على مجموع عدد السكان الإجمالي أو عدد السكان الناشطين في قطاع الاقتصادي أو عدد السكان المُؤَمَنِين، ويمكن حساب كثافة التأمين لكل صنف أو نوع للتأمين، في هذا البحث سيتم دراسة كثافة التأمين لإجمالي عدد السكان.

الجدول رقم 04: كثافة التأمين في الجزائر مقارنة مع بعض الدول/القارات (مختارة) خلال الفترة 2010-2016

الوحدة: %

دول/قارات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
أمريكا الشمالية	3724,4	3815	3996	3938	3969	4006,9	4174,1
أمريكا اللاتينية	219,1	261	282	300	304	251	259,9
أوروبا	1850,2	1886	1724	1833	1902	1634,4	1620
آسيا	281,5	314	322	303	307	311,7	343,1
إفريقيا	64,7	65	67	66	61	54,7	50,5
أوقيانوسيا	2283,1	2759	2660	2429	2600	2065	2342,8
المغرب	80	89	88	97	102	90,8	102,3
مصر	18,8	21	22	23	24	23	22,8
الجزائر	32,8	33	34	39	40	31,8	30
تونس	74,8	77	76	77	80	73,1	72,5
المعدل العالمي	**627,3**	**661**	**656**	**652**	**662**	**621,2**	**638,3**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير Swiss Re, sigma لعدة سنوات.

تبين الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه أن معدل كثافة التأمين المسجل في الجزائر سجل انخفاضا متواصلا خلال الثلاث سنوات الأخيرة (2014-2016) وهي نتيجة واضحة لانخفاض عائدات قطاع المحروقات في مقابل تزايد متواصل لعدد السكان الذي انتقل من 40 مليون سنة 2014 إلى أكثر من 41 مليون سنة 2016، وبالمقارنة مع متوسط معدل كثافة التأمين في إفريقيا نلاحظ التفاوت بين النتائج المحققة عنها في الجزائر فهي تتجاوز نصف هذا المتوسط بقليل، وأقل مما تحققه كل من تونس والمغرب اللذان يتفوقان بكثير عن متوسط المعدل الإفريقي، وهذا على غرار النتائج المحققة لمعدل عمق التأمين، الأمر الذي يعطينا مؤشر قوي على محدودية نشاط التأمين في الجزائر مقارنة مع دول الجوار.

بينما تبقى الأرقام المحققة في الدول المتقدمة بعيدة تماما عن نظيرتها في دول شمال إفريقيا وفي القارة كذلك، وهي تعكس بذلك قوة اقتصاديات هذه الدول وارتفاع متوسط مداخيل الفرد وثقافته التأمينية التي تجعله ينفق على التأمين بشكل كبير ما يساهم في المقابل برفع حصة قطاع التأمين في تحقيق الناتج المحلي الخام لهذه الدول.

غير أن الحكم على معدل عمق التأمين وكثافة التأمين يصعب تحقيقه خصوصا في حالة المقارنة بين الدول التي لها مؤشرات اقتصادية مختلفة سواء من حيث أصناف التأمين أو حجم الناتج المحلي الخام أو عدد السكان، وحتى من حيث طبيعة الإجراءات القانونية والاقتصادية المتبعة في كل دولة[28].

يسمح لنا الشكل أدناه (رقم 07) بقياس العلاقة بين معدل كثافة التأمين ونصيب الفرد من الناتج المحلي الخام والتي تظهر اتجاها موجبا بين المؤشرين، أي كلما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام أدى ذلك إلى ارتفاع إنفاقه على التأمين.

الشكل رقم 07: علاقة معدل كثافة التأمين مع حجم الناتج المحلي الخام لكل فرد في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

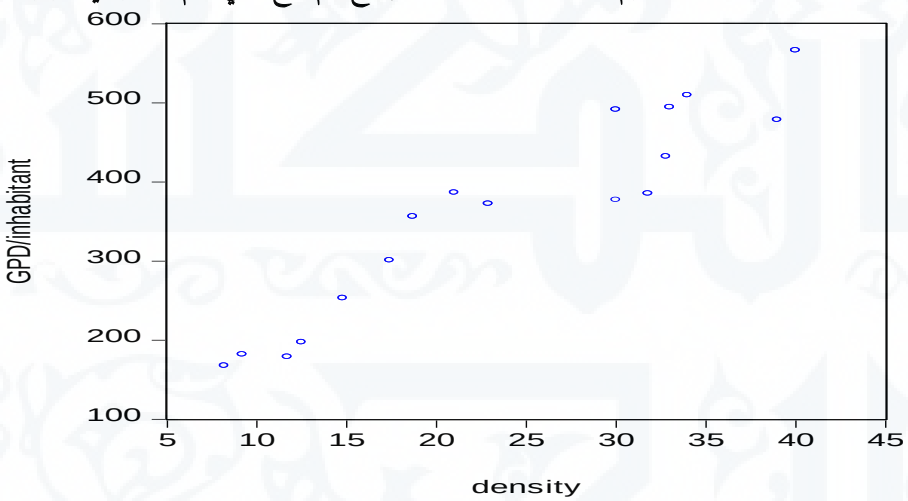

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير Swiss Re, sigma لعدة سنوات وباستعمال برنامج EViews.

وبحساب معامل الارتباط بين حجم عمولات التأمين المجمعة والناتج المحلي الخام من جهة، وبين كثافة التأمين ونصيب الفرد من الناتج المحلي الخام من جهة أخرى، نجد أن العلاقة موجبة تفوق 0,9 ما يشير مساهمة قطاع التأمين ودوره الايجابي في الأداء الاقتصادي في الجزائر.

الجدول رقم 04: معامل الارتباط لنشاط التأمين بالناتج المحلي الخام في الوطن العربي خلال الفترة 2000-2016

	معامل الارتباط
عمولة التأمين/الناتج المحلي الخام	0,94
كثافة التأمين/الناتج المحلي الخام للفرد	0,94

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير Swiss Re, sigma لعدة سنوات وباستعمال برنامج EViews.

7. الأداء المالي لقطاع التأمين في الجزائر

تعتبر شركات التأمين شركات مالية بالدرجة الأولى فهي تتعامل بالأموال عند تلقي عمولات التأمين من المكتتبين وتقوم بتوظيفها في القطاع المالي والاقتصادي بغرض تحقيق الربح، كما يظهر تأثيرها المالي في تعويض الخسائر على المخاطر المحققة، وقد تناولت العديد من الدراسات علاقة تطور القطاع المالي بالنمو الاقتصادي، وفيما يخص قطاع التأمين يتم ربط الطلب على التأمين ممثلا بمؤشر عمق التأمين بنمو القطاع المالي (تطور العلاقة الكتلة النقدية M2/الناتج المحلي الخام).

تناول كل من Outreville (1990, 1996)، Li & all (2007)[29]، Yee & all (2009)[30] هذه العلاقة في دراساتهم لتوضيح دور شركات التأمين كوسيط مالي، غير أن الكتلة النقدية M2 التي تستعمل في الغالب لقياس حجم القطاع المالي لا تعد المتغير الوحيد في هذا المجال، حيث استعمل Beck & Webb (2003)[31] حجم القروض البنكية ومجموع الودائع البنكية لقياس حجم القطاع المالي.

الشكل رقم 08: علاقة معدل عمق التأمين مع تطور القطاع المالي (السيولة المحلية/الناتج المحلي الإجمالي) في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

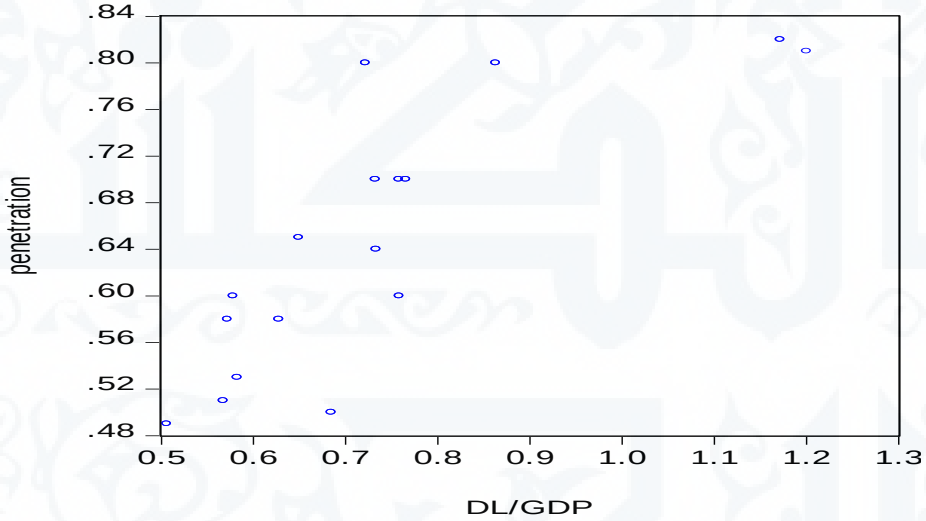

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير Swiss Re, sigma لعدة سنوات وباستعمال برنامج EViews.

يظهر الشكل أعلاه (رقم 08) علاقة موجبة بين تطور القطاع المالي في الجزائر (معبرا عنه بالعلاقة بين السيولة المحلية والإجمالي الناتج المحلي) والطلب على التأمين ممثلا بمؤشر عمق التأمين.

وقد سجلنا خلال الفترة من 2000 إلى 2016 تذبذبا واضحا في معدل عمق التأمين بين الارتفاع والانخفاض، ليحقق معدل ارتفاع عام في حدود 65% بينما ارتفع الناتج المحلي الخام خلال نفس الفترة بأكثر من 180% وحجم السيولة المحلية (M2) بستة أضعاف (600%)، وهذا ما يدل على أن تطور قطاع التأمين كان في نفس الاتجاه مع تطور القطاع المالي ولكن ليس بنفس الوتيرة.

8. الخلاصة والنتائج

هدف هذا البحث إلى دراسة الأداء الاقتصادي والمالي لقطاع التأمين في الجزائر، ومقارنته مع بعض دول شمال إفريقيا والدول الدول المتقدمة خلال الفترة 2000-2016، ولا يزال قطاع التأمين عموما من بين أهم القطاعات الاقتصادية التي لها وظائف متعددة تخص القطاع في ذاته كما تساهم وتؤثر في نشاط باقي القطاعات، فهو يساهم في خلق القيمة المضافة وتحقيق الأرباح وتوفير فرص العمل كما يسمح بتوفير الأمان لمختلف المتعاملين الاقتصاديين والأفراد الطبيعيين، وعلى هذا الأساس فإن الاهتمام بدراسة أدائه تسمح بالتعرف على أهم المؤشرات الاقتصادية ذات العلاقة الايجابية منها والسلبية لتصحيح الأخطاء وتعديل السياسات.

وقد توصلنا بعد دراسة هذا الموضوع إلى مجموعة من النتائج نوردها فيما يلي:

- هناك تأثير واضح لقطاع المحروقات على أداء الاقتصادي الجزائري بما في ذلك على قطاع التأمين، ففي فترة الطفرة النفطية ارتفعت معظم مؤشرات القطاع بينما عاودت الانخفاض مباشرة بعد الانخفاض الحاد لأسعار البترول في السنوات الأخيرة.
- لم يحقق قطاع التأمين في الجزائر مؤشرات ايجابية مقارنة مع المؤشرات المحققة في دول الجوار (ما عدا مصر) كما تبقى هذه المؤشرات بعيدة عن نظيرتها المحققة على مستوى قارة إفريقيا وبدرجة أكبر عن باقي دول وقارات العالم.
- بالرغم من سلبية المؤشرات السابق ذكرها، إلا أنه توجد علاقة خطية موجبة بين حجم عمولات التأمين المحصلة والناتج المحلي الخام في الجزائر، حيث يرتفع نشاط التأمين بارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي، ونفس العلاقة باتجاه موجب تربط بين معدل كثافة التأمين ونصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، أي كلما ارتفع نصيب الفرد من النتاج المحلي الخام أدى ذلك إلى ارتفاع إنفاقه على التأمين، الأمر الذي يؤكد صحة فرضيتنا بخصوص الدور الايجابي الذي يؤديه قطاع التأمين في الجزائر.

وفقا لما سبق نذكر أهم التوصيات التالية:

- يتعين على قطاع التأمين في الجزائر تنويع وتحديث نشاطه، وفي هذا الإطار يتيح فرع تأمينات الأشخاص فرصة حقيقة لتحقيق ذلك إضافة إلى فرع التأمين التكافلي، في المقابل تعيق هيمنة منتج تأمينات السيارات على فرع تأمينات الأضرار تطوير النشاط خصوصا في ظل الخسائر المحققة من جهة، وعدم القدرة على التنويع من جهة أخرى.
- هناك حاجة ملحة لتطوير القطاع المالي تدعيما لنشاط التأمين، حيث يساهم تحديث الخدمات المالية من حيث مضمونا وكيفية تسويقها في تسهيل حركة رؤوس الأموال وتنويع الاستثمارات مما سيكون له الأثر الايجابي في ازدهار الصناعة التأمينية.
- لابد من البحث في سبل تسويق منتجات التأمين بطريقة مبتكرة والاستفادة من الخبرات الأجنبية للارتقاء بأداء شركات التأمين في الجزائر.

- الهوامش والمراجع:

01- Beenstock. M, Dickinson. G, Khajuria. S, **the relationship between property liability insurance premiums and income: an international analysis**, journal of Risk & insurance, 1988, pp: 259-272.

02- OUTREVILLE J.-F. , **Life Insurance Markets in Developing Countries**, Journal of Risk and Insurance, vol. 63, no 2, 1996, pp: 263-278.
03- Beck. T, Webb. I, **economic, demographic and institutional determinants of life insurance consumption across countries**, world bank and international insurance foundation, 2002.
04- Joran. K, **impact of insurance on economic grouth: the case of republic of Macedonia**, volume 4, 2011, p: 35.
05- Arena. M, **does insurance market activity promote economic growth? A cross-country study for industrialized and developing countries**, world bank policy research WP n° 4098, the world bank, 2008, p: 09.
06- طرفة شريقي ورافد محمد، **دور قطاع التأمين في النشاط الاقتصادي**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 04، 2008.
07- عبد الخالق رؤوف خليل، **واقع شركات التأمين في الوطن العربي**، ورقة بحثية مقدمة في الحلقة العلمية حول: العلاقة التبادلية بين التأمين والحوادث المرورية، كلية التدريب - قسم البرامج التدريبية، بيروت، 2009.
08- عزة عبد السلام إبراهيم، **تسويق التأمين في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العربي الثاني حول التسويق في الوطن العربي - الفرص والتحديات، الدوحة - قطر، 2003.
09- Swiss Re institute, **l'assurance dans le monde en 2016: la locomotive chinoise tire la croissance**, Sigma, N° 3/2017, p: 54.
10- Swiss-Re Sigma, n°3-2017, op-cit, p: 56.
11- Ward D & Zurbruegg R, **does insurance promote economics growth? evidence from OECD countries**, journal of risk and insurance, 67 (4), 2000, pp: 489-506.
12- North D, **le processus du développement économique,** éditions d'Organisation, Paris, 2005.
13- Marcel Mulumba-Kinga T & Pierre Devoder, **l'organisation du marché des assurances et l'impact de l'industrie des assurances sur l'économie cas de la R. D. Congo**, working paper, Louvain school of management research institute, 2001/01, p: 09.
* الدول العربية المختارة: الإمارات العربية المتحدة، الأردن، قطر، عمان، المملكة العربية السعودية، الكويت، المغرب، مصر، الجزائر، تونس.
14- Lambert-Faivre Y. , **droit des assurances**, 11ème édition DALLOZ, Paris, 1998, p: 35.
15- أحمد صلاح عطية، **محاسبة شركات التأمين**، الدار الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية، 2003، ص: 08.
16- شهاب أحمد جاسم العنكبي، **المبادئ العامة للتأمين**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص: 111.
17- direction des assurances, **activité des assurances en Algérie année 2016 -**, direction générale du trésor, ministère des finances, Algérie, 2016, p: 03.
18- Abdelhakim Benbouabdellah, **il est impératif de faire dans l'innovation,** revue de l'ASSURANCE N°1 - Juin 2012, Conseil National des Assurances, p: 16.
19- Moustassie E. , **l'assurance dans les pays en vois de développement**, institut Thomas More, Working papers N° 4 juillet 2006.
20- Thierry J-P, **l'offre d'assurance dans les PVD**, institut Thomas More, Working papers, N° 4 juillet 2005.
21- Jean-Claude Sourou KEKE, **Libéralisation du secteur de l'assurance et croissance économique au BENIN**, document de Travail n° 006/2010, Septembre 2010.
22- CARTER R. L. et DICKINSON G. M. , **Obstacles to the Liberalization of Trade in Insurance**, London, Harvester Wheatsheaf, 1992, pp: 175-188.
23- ENZ R. , **The S-Curve Relation between Per-Capita Income and Insurance Penetration**, Geneva Papers on Risk and Insurance, vol. 25, no 3, 2000, pp: 396-406.
24- CHUI A. C. et KWOK C. C. , **National Culture and Life Insurance Consumption**, Journal of International Business Studies, vol. 39, no 1, 2008, pp: 88-101.
25- PARK S. C. et LEMAIRE J. , **The Impact of Culture on the Demand for Non-Life Insurance**, University of Pennsylvania, Wharton School, Working Paper, no IRM 2011-02.
26- Jean-François Outreville, **Les services d'assurance: mesure de leur rôle et création de valeur ajoutée**, revue d'économie financière, 15/01/2016, p: 68.
27- Jean-Claude Sourou KEKE, op-cit, p: 25.
28- HUSSELS S., WARD D. et ZURBRUEGG R. (2005), **Stimulating the Demand for Insurance**, Risk Management and Insurance Review, vol. 8, no 2, 2005, pp: 257-278.
29- LI D., MOSHIRIAN F., NGUYEN P. et WEE T. , **The Demand for Life Insurance in OECD Countries**, Journal of Risk and Insurance, vol. 74, no 3, 2007, pp: 637-652.
30- YE D., LI D., CHEN Z., MOSHIRIAN F. et WEE T. , **Foreign Participation in Life Insurance Markets: Evidence from OECD Countries**, Geneva Papers on Risk and Insurance, vol. 34, no 4, 2009, pp: 466-482.
31- BECK T. et WEBB I. , **Economic, Demographic and Institutional Determinants of Life Insurance Consumption across Countries**, World Bank, Economic Review, vol. 17, no 1, 2003, pp: 51-88.